

د. رضوان زيادة

مستقبل الحراك الديمقراطي في الشارع السوري

في

"تعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية"

مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

٢٧ أغسطس/ آب ٢٠٠٥

د.رضوان زيادة

يمتاز المجتمع السوري بخصيصة تكاد تكون متشابهة مع غيره من المجتمعات التي عاشت في ظل أنظمة توتاليتارية كلانية، هي الغنى الكبير في الثقافة الشفوية والضحالة شبه التامة في الثقافة السياسية المكتوبة، وهو لذلك يعتمد الشائعة في تحليلاته وتوقعاته أكثر من استناده إلى الخبر الصحفي المكتوب أو المسموع. وعلى ما يبدو فإن الوقائع غالباً ما كانت تؤكد الشائعات، لدرجة رواج قاعدة اعتمادها أحد الخبراء الغربيين المختصين في الشأن السوري تقول "أن الشائعة في سورية تصبح حقيقة بعد أيام أو أشهر".

هذه الثقافة الشفوية الغنية غالباً ما تكون محصورة بجلسات الصالونات والزيارات العائلية ولقاءات الأصدقاء فلك أن تحولها إلى العفن مكلف سياسياً وأمنياً ولأجل ذلك توسعت هذه الثقافة واكتست شكلاً طريفاً من النكت السياسية المشهور بها أهل الشام، لكن بداية تحول المسكوت عنه إلى العفن في نهاية التسعينيات من القرن الماضي كان مع بداية التملل الشعبي العلني من سكون الأوضاع والأحوال اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً، ولذلك تجلى هذا التملل في منتديات علنية بعضها رسمي مثل جمعية العلوم الاقتصادية السورية التي كانت تعقد لقاءاتها كل ثلاثاء وناقشت بجدية وبفعالية السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة السورية وزاد نقاشاتها لهيباً حضور الدكتور بشار الأسد قبل تسلمه الرئاسة لبعض ندواتها مما جعل البعض يعتقد أنها ((مغطاة)) حسب المصطلح السوري الدارج، ووفقاً لذلك فقد فسحت المجال لنقاش أكبر شريحة وبأوسع هامش، وبعضها الآخر غير رسمي من قبل الندوات الدورية التي كان يعقدها منتدى أبو زلام للدراسات الحضارية في منطقة البرامكة بدمشق، ومنتدى دمر الثقافي اللذين اكتسبا حيوية أكبر مع شعور المشاركين بضرورة الانخراط الجدي في نقاش الأمور السياسية المحرمة والإسهام بفعالية في كسب قطاعات مجتمعية جديدة للمشاركة في التعبير عن الرأي بحرية ومسؤولية.

لقد لعبت عوامل عدة في إطلاق هذا الجو الذي يحض على الحوار والنقاش ولا يستبعده أو ينفيه كما كان في السابق، فاستئناف محادثات السلام بين سورية وإسرائيل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ عقب وصول إيهود باراك إلى السلطة في إسرائيل أطلق نقاشاً حاراً وواسعاً حول جدل التطبيع مع إسرائيل وموقف المثقف والمجتمع السوريين منه في حال التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية وإسرائيل^(١) ومع فشل المفاوضات المُستأنفة تجدد حديثٌ داخلي حول الفساد والإصلاح في سورية وأخذ طابعاً دراماتيكياً مع عزل رئيس الوزراء الأسبق محمود الزعبي ثم فصله من الحزب وانتحاره فيما بعد في أيار/مايو ٢٠٠٠، مما وسّع دائرة النقاش المحدودة بشكلٍ كبير وخرجت أقلامٌ عدة عن صمتها وبدأت تتحدث بجرأةٍ عن ضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي إذا كنا نرغب مستقبلاً أفضل لسورية.

وكانت سبقتها انتخابات الدورة التشريعية السابعة لمجلس الشعب (١٩٩٩-٢٠٠٣) حيث ظهرت أصوات أكثر جرأة في المطالب وأشد حدة في التعبير عن الرأي سيما عضو مجلس الشعب رياض سيف والدكتور عارف دليّة الذين ترشحا عن مدينة دمشق مطالبين بتعديل قانون الانتخابات وتفعيل دور مجلس الشعب للمراقبة والمحاسبة، وأتى خطاب الرئيس حافظ الأسد في افتتاح المجلس التشريعي السادس لينقد الفساد والبيروقراطية ويحث على التطوير والتحديث وهو ما سمح للسوريين بأخذ جرعة إضافية من ((الحرية الممنوعة)) عبر توجيه النقد علناً لشخصيات و((رموز الفساد))^(٢).

ثم جاء بعد ذلك انتقال السلطة عبر تعديل الدستور وإجراء استفتاء "شعبي" ليصبح بعدها بشار الأسد رئيساً للجمهورية، وقد جاء خطابه للقسم في ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٠ ليحضّ على احترام الرأي الآخر مما سمح بنوعٍ من الهامش في حرية

(١) انظر: موقف المثقفين السوريين من امتحان السلام، ملحق النهار، (بيروت)، ٢٩/٤/٢٠٠٠، وهشام الدجاني، أصوات الرأي العام السوري والصمت العجيب تجاه قضية السلام، الحياة، (لندن)، ٢٩/٢/٢٠٠٠.

٢ - انظر رضوان زيادة، منتدى الحوار الوطني: التكوين الاجتماعي والحراك السياسي، ضمن كتاب (من أجل مجتمع مدني في سورية)، (باريس: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، المؤسسة العربية الأوروبية للنشر، ٢٠٠٤) ص ٧ - ٢٦.

الرأي والتعبير، وكان من الطبيعي أن تكون فئة المثقفين الأكثر سبقاً لاقتناصه بحكم كونها الأكثر حساسية للتغيير والأكثر طلباً له. لقد بدأت قصة ولادة مفهوم "المجتمع المدني" كمدخل لفكرة التحول الديمقراطي من خلال اجتماعات دورية لعددٍ من المثقفين ذوي الاتجاه اليساري وذلك قبل وفاة الرئيس حافظ الأسد، لقد كان النقاش يتمحور حول ضرورة استعادة المجتمع لدوره بعد استبعاده من قبل السلطة على مدى سنوات طويلة وبحضور النائب والصناعي رياض سيف في الجلسات الأخيرة أتت فكرة تأسيس "جمعية أصدقاء المجتمع المدني" ^(٣) وصاغ المجتمعون مسودةً أولى ثم ثانية للجمعية أشارت إلى أن "المجتمع المدني كما نراه، هو مجموع التنظيمات المجتمعية غير الحكومية من جمعيات ونقابات وهيئات وأحزاب ومنظمات ووسائل إعلام حرة متعددة ومتنوعة ونواد ومؤسسات، جوهره الخيار الديمقراطي، ولا يمكن للديمقراطية أن تتجسد إلا عبر نهوض المجتمع المدني بأنظمتة ومؤسساته وخلق حال حوار نقدي بين المجتمع والدولة من أجل مصلحة الوطن، كما أن تفعيل مؤسسات المجتمع يعتبر السبيل الوحيد لبناء دولة حقيقية للجميع وتحقيق حراك اجتماعي فاعل" وصولاً إلى الدعوة إلى "تأسيس جمعية أصقلاء المجتمع المدني في سورية، علّنا نقدّم جهداً يسهم في بناء مجتمع ديموقراطي متطور" ^(٤).

ثم جاء بيان المثقفين السوريين الأول (المعروف ببيان الـ ٩٩ مثقفاً) في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وقد دعا البيان إلى "إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية المطبقة في سورية منذ العام ١٩٦٣، وإصدار عفو عام عن كافة المعتقلين السياسيين، والسماح بعودة المنفيين، وإرساء دولة القانون، وإطلاق الحريات العامة، والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي" ^(٥) وقد وقّع عليه العديد من الأسماء المؤثرة في الحياة الثقافية السورية

(٣) انظر: عبد الرزاق عيد، المجتمع المدني في سورية: من جمعية الأصدقاء إلى لجان إحياء، الأدب، العدد ١ - ٢، كانون الثاني - شباط ٢٠٠١.

(٤) إبراهيم حميدي، قصة ولادة "الوثيقة الأساسية" لـ "لجان المجتمع المدني" في سورية، الحياة، (لندن)، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وراجع النص الكامل للبيان في: رواق عربي، العدد ٢٠٠٠، ٢٠٠٠.

(٥) انظر نص البيان في: السفير، (بيروت)، ٢٧ / ٩ / ٢٠٠٠، والحياة، (لندن)، ٢٧ / ٩ / ٢٠٠٠.

كأنطون مقدسي وبرهان غليون وصادق جلال العظم وطيب تيزيني وعددٌ لا بأس به من السينمائيين والمحامين البارزين وقد أحدث أثراً عبر الاهتمام الإعلامي العالمي والعربي اللافت بوصفه "صرخة الحرية الأولى" التي تخرج من داخل سورية^(٦).

لقد مثّل هذا البيان صحوه السبات بالنسبة للمثقفين السوريين واستعادةً لسلطتهم الرمزية وحضورهم المعنوي في المتخيّل الجمعي بوصفهم المعبرين عن الضمير الذي يتجه دوماً باتجاه الحق والحرية، لقد كانت استجابة السلطات الرسمية إيجابية جداً "بالمعايير السورية" على البيان، إذ لم يتعرض أيٌّ من الموقعين إلى أيّة ضغوطات أمنية تُعتبر في سورية بمثابة نتيجة طبيعية لتغلغل الأجهزة الأمنية في حياة المواطنين، بل استجابت السلطات والرئيس بشار الأسد نفسه شخصياً بالإفراج عن ما يعادل ٦٠٠ معتقل سياسي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وكانت الصحف الرسمية أول من ذكر الخبر في صفحاتها الأولى^(٧)، الأمر الذي اعتبر بمثابة الاعتراف الرسمي الأول بوجود "معتقلين سياسيين" بعد أن كانت السلطات الرسمية تنكر باستمرار وجودهم وتعتبرهم موقوفين يقضون عقوبتهم القضائية.

كلُّ هذا نشدّ الحراك الاجتماعي والسياسي وخاصة بالنسبة للمثقفين الذي رأوا في ذلك فرصةً لا تفوّت للمزيد من الضغوط باتجاه إحداث انفراجات سياسية مع ضمانات قانونية حقيقية وليس فقط على مبدأ النبضات أو الضوء الأخضر أو سياسة غض النظر^(٨)، ولذلك بدأت المنتديات والندوات تنتشر كالفطر كما شبهها أحد الصحافيين السوريين، فأُعلن عن تأسيس المنتدى الثقافي لحقوق الإنسان^(٩)، ثم منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وبنفس الوقت كان عددٌ من المثقفين السوريين المنضوين تحت ما أسموه "الهيئة التأسيسية

(٦) انظر: سمير قصير، سورية تحيا، النهار، (بيروت)، ٢٩/٩/٢٠٠٠، محمد الرميحي، الطموح إلى التغيير في سورية، النهار، (بيروت)، ٢٠٠٠/١٠/٢٠، بلال خبيز، بيان الـ ٩٩ مثقفاً سورية، ملحق النهار، (بيروت)، ٢٠٠٠/١٠/٧.

(٧) انظر: الثورة، (دمشق)، ٢٠٠٠/١١/١٦.

(٨) رضوان زيادة، الإشارات الضوئية في السياسة السورية، ملحق النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/٥/٥.

(٩) الزمان، (لندن)، ١٥/١١/٢٠٠٠، وأيضاً: إبراهيم حميدي، مثقفون يؤسسون منتديات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، الوسط، (لندن)، العدد ٤٦٧، ٢٠٠١/١/٨.

للجان إحياء المجتمع المدني" وكان عددهم ٢٢ مثقفاً سورية ثم انسحب بعضهم إلى أن استقرّ العدد النهائي على ١٤ مثقفاً^(١٠)، وقد استمرّوا في اجتماعاتهم الدورية والمنتظمة التي رعت فيما بعد جمع التوقيعات الضرورية لما سُمّي "بيان الألف" الذي حمل لهجةً تصعيدية خاصة بالنسبة لتقييمه المرحلة السابقة من حركة ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ وهو ما أثار ردود فعلٍ واسعة جداً على لسان عدد كبير من المسؤولين السوريين كوزير الدفاع مصطفى طلاس^(١١) ووزير الإعلام^(١٢) وغيرهما كما ظهر ذلك في افتتاحيات الصحف الرسمية^(١٣) والصحف العربية التي تصدر من بيروت ومحسوبةً على النظام السوري خاصةً صحيفة "المحرر العربي"^(١٤).

يمكن القول أن الطيف الواسع الذي ساهم في إصدار بيان الألف كان له تأثيره السياسي والمجتمعي المباشر، لجهة بداية تشدد السلطات اتجاه مثل هذا النوع من النشاط الإعلامي، أو لجهة رفع سقف المطالب العامة المتعلقة بالحريات والتعددية السياسية وانعكس ذلك بشكلٍ مباشر على حوارات السوريين فيما بينهم، وامتلكت "الهيئة التأسيسية" حضوراً رمزياً بصفتها صوت المثقفين السوريين، وبنفس الوقت كان النائب رطل سيف يفكّر بشكلٍ جديد في إعطاء "منتدى الحوار الوطني" الذي أسّسه في منزله صيغةً مؤسسية وتجلي ذلك في تأسيس لجنة تدير شؤون المنتدى

(١٠) هم: ميشيل كيلو (كاتب وناشط - يساري)، عارف دليّة (اقتصادي - يساري)، خيرى الذهبي (روائي - شيوعي)، صادق جلال العظم (أستاذ جامعي - يساري)، يوسف سلمان (أستاذ جامعي ومترجم - يساري)، محمد نجاتي طيارة (باحث - قومي) قاسم عزوي (طبيب وشاعر - قومي) عبد الرزاق عيد (كاتب وباحث - يساري)، محمد قارصلي (مخرج)، عادل محمود (شاعر)، وليد البني (طبيب)، جاد الكريم الجباعي (كاتب وباحث - يساري قومي)، زينب نطفجي (ناشطة اجتماعية)، ياسين شكر (إعلامي).

(١١) لقد اتهم مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري المثقفين السوريين الذين يدعون إلى المجتمع المدني بأنهم "يخدمون تمزيق الصف الوطني وإرباك البلاد وهذه خدمة للصهيونية" مجلة "المجلة"، العدد ١١٠٨، ٦ - ١٢/٥/٢٠٠١.

(١٢) اعتبر وزير الإعلام السوري محمد عمران أن "عامة المجتمع المدني هم جزءٌ من استعمارٍ جديد" انظر: الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/١/٣٠.

(١٣) انظر: خلف الجراد، مقولة "المجتمع المدني" خارج سياقها، تشرين الأسبوعي، ٢٠٠١، ومصطفى عبد الحليم، ديمقراطية المجتمع المدني، ملحق الثورة الثقافي، (دمشق)، العدد ٢٥١، ٢٠٠١/٢/١٨.

(١٤) انظر: منذر موصللي، مع جماعة "المجتمع المدني" في طموحاتهم الحاملة وتنظيراتهم الحائرة، المحرر العربي، (بيروت)، العدد ٢٨١، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، نبيل الغادري، الوحدة الوطنية والمجتمع المدني، المحرر العربي، (بيروت)، العدد ٢٨٣، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠١، نهاد الغادري، نعم للمعارضة في سورية في إطار المجتمع الوطني لا المدني، المحرر العربي، (بيروت)، العدد ٢٨٢، ١٧ - ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١.

أُطلق عليها "لجنة منتدى الحوار الوطني" التي كانت مؤلفة من ٤ أعضاء^(١٥)، وقد جمع بعض أعضائها بين نشاطهم في "الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني" وبين مشاركتهم في "لجنة منتدى الحوار الوطني".

هذه الأجواء الإيجابية دفعت النائب رياض سيف إلى الاستعجال بالإعلان عن تأسيس حزبٍ جديدٍ حمل اسم "حركة السلم الاجتماعي" وذلك في "منتدى الحوار الوطني" بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، إذ توقع سيف أن يتم الإعلان عن صدور قانون جديد في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ كما ورد ذلك على لسان سليمان قداح الأمين القطري السابق لحزب البعث العربي الاشتراكي ثم يتم توسيع الجبهة الوطنية التقدمية باستنساخ أحزابٍ شبيهة بها، وتكون السلطة بذلك قد أُنجزت الانفتاح السياسي وحقت التعددية السياسية، فأحبَّ سيف أن يضع السلطة أمام استحقاقٍ من نوع جديد وهو السماح لأحزاب ذات خط ليبرالي مختلف بالنشاط السياسي ولا تعمل تحت مظلة الجبهة الوطنية التقدمية، لكن سيف الذي كتب ورقة "حركة السلم الاجتماعي: مبادئ أولية للحوار"^(١٦) على عجل، لم يكن وفاقاً في صياغة سياسية تتلاءم مع الواقع السياسي القائم ويتواءم معه خاصة من زاوية بدءه بالدفاع عن الأقليات وهو ما لا يتناسب مع الذهنية القومية التي يقوم عليها العقل السياسي الرسمي منه والمعارض في سورية، ذلك أن الوعي القومي يمثّل بالنسبة للسوريين الإطار العام الذي يفكرون من خلاله وبه، ولذلك أحدثت ورقة "حركة السلم الاجتماعي" ردة فعلٍ سلبية أثناء الإعلان عنها في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١^(١٧) من قبل المسؤولين الرسميين في سورية إذ رأى فيها عبد الحليم خدام

(١٥) هم رياض سيف (عضو في مجلس الشعب)، وليد البني (طبيب)، محمد كمال اللبواني (طبيب)، رضوان زيادة (طبيب - كاتب وباحث)، يوسف سلمان (أستاذ جامعي و مترجم)، محمد سامر العطري (باحث في العلوم السياسية)، حسن سعدون (ناشط)، محمد ماهر ظاظا (محامي)، غالب ابراهيم (كاتب وناشط)، يوسف مريش (ناشط)، فواز تلو (مهندس وناشط)، تيماء الجيوش (محامية)، منير درويش (كاتب وناشط)، عز الدين جوني (أستاذ جامعي).

(١٦) انظر نص ورقة "حركة السلم الاجتماعي" مبادئ أولية للحوار في: الزمان، (لندن)، ٣ - ٤/٢/٢٠٠١.

(١٧) انظر المناقشات التي أثارها ورقة "حركة السلم الاجتماعي" في: الزمان، (لندن)، ٢/٢/٢٠٠١، وأيضاً: زياد حيدر، البعثيون يشاركون في الحوار وينتقدون وثيقة سيف، السفير، (بيروت)، ٢/٢/٢٠٠١، وثائر سلوم، بعثيون سوريون يتهمون مؤسس حركة السلم الاجتماعي بالتزوير، الزمان، (لندن)، ٢/٢/٢٠٠١، وقد رفع بعدها عبد القادر قدورة رئيس مجلس الشعب الحصانة عن النائب سيف وذلك أثناء فترة عطلة المجلس وسمح بتحريك دعوى النيابة العامة ضده وذلك رداً على تأسيسه لحركة السلم الاجتماعي: انظر: الزمان، (لندن)، ١٩/٢/٢٠٠١.

نائب رئيس الجمهورية دعوةً لمجزأة سورية^(١٨)، وهو ما عدَّ بالبدء في كبح نشاط المنتديات وكتبها.

لكن هل هذه الجرعات المتزايدة كانت محسوبة ومضبوطة لتمرير انتقال السلطة بشكلٍ سلس وهادئٍ عبر إعطاء شرعيةٍ داخليةٍ وخارجيةٍ لآلية انتقال السلطة عندما تُبرر بالطريقة التي تمت فيها لحملها مشروعاً لمكافحة الفساد وتحديث القوانين لإفساح المجال للمشاركة، يبدو أن ذلك هو ما كان المقصود فعلاً خاصةً إذا نظرنا إلى آلية الطريقة التي جرى انتقال السلطة فيها عبر اصطفايات سياسية جديدة تمت ضمن النخبة السياسية والعسكرية والأمنية الحاكمة^{١٩}.

إن ربيع دمشق لم يكن ليتم لولا مسارين اثنين أنتجا حراكاً سياسياً اجتماعياً في لحظةٍ تاريخيةٍ، المسار الأول هو مسار تغيير رأس النظام السياسي لكن على الأسس والقواعد ذاتها، بما يحمله ذلك من صعوبةٍ سيما وأن النظام السياسي الشمولي قائم على تراتبية هرمية صارمة يقع فيها الرئيس موقع المدير الفعلي والوحيد لكل مفاصل النظام ومؤسساته، أما المسار الآخر فهو رغبة مجتمع يتصف تاريخياً بالتسييس والحيوية والثقافة والمشاركة عبر صيغ ووسائل وآليات جديدة، إنه يحاول اختراق حواجز المنع الكتيمة باتجاه إسماع صوته ورأيه وأخذ بعين الاعتبار.

وإذا لاحظنا فإن كلا المسارين كانا يتقاطعان في عدة لحظات بل ويتصادمان لكنهما في أغلب الأحيان كانا يسيران بشكلٍ متوازٍ ومتساوقٍ، إلى أن جرى تطبيق العسف النهائي بحق المسار المجتمعي بحيث تم إلحاقه واستتباعه عودةً بذلك إلى سيرة الصمت والسكون القديمة التي سادت سورية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

مسار النظام السياسي الرسمي كان يقوم على إعادة بناء هذا النظام على الأسس ذاتها وتجميل سورية في الخارج والقيام بتحديث قانوني وإصلاح اقتصادي دون

(١٨) عبد الحلیم خدام، لن نسبح "بجزارة" سورية والعودة إلى عهد الانقلابات، الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٧/١٠، وانظر تعقيباً على محاضرة خدام، حمدان حمدان، نمطية الرد الشمولي في وجه أنصار المجتمع المدني: محاضرة عبد الحلیم خدام نموذجاً، النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/٩/٥.
١٩ للمزيد حول ذلك، انظر: رضوان زيادة ((حدود الإصلاح السوري)): آلية انتقال السلطة ورهانات التغيير، ضمن كتاب (الإصلاح في سورية بين السياسات الداخلية والتحويلات الإقليمية والدولية)، (جدة: مركز الرأية للتنمية الفكرية، ٢٠٠٥).

إصلاح سياسي، وبدت مؤشرات واضحة في هذا الخط، أما مسار المعارضة الناشئة والتي تبلورت تدريجياً نتيجة إبطائها من خطوات السلطة فإنها حمل رؤية للتغيير بدت مطلبية في بداياتها لكنها أصبحت أكثر نضوجاً ورؤيوية فيما بعد. بعد ذلك جرى الإعلان عن شروطٍ لتقييد نشاط المنتديات أو بالأحرى وقفها نهائياً، إذ طُلبَ من المسؤولين عن تنظيم هذه المنتديات تقديم اسم المحاضر ونص المحاضرة وأسماء الحضور إلى غير ذلك قبل ١٥ يوماً من موعد المحاضرة والانتظار حتى الحصول على الموافقة^(٢٠)؛ الأمر الذي عنى حقيقةً وقف نشاط المنتديات بتوجيه من فرع الأمن السياسي التابع لوزارة الداخلية، وترافق ذلك مع تعميمٍ من القيادة القطرية لحزب البعث تتهم فيه المثقفين السوريين بأنهم عملاء ومرتبطنون بالخارج^(٢١)، وقام أعضاء القيادة القطرية بجولة على المحافظات السورية للتحذير من هذه الأطروحات التي تدعو إلى "المجتمع المدني"^(٢٢)، وعلى إثر هذه التقييدات المختلفة أعلن الكثير من المنتديات وقف نشاطه، بينما جرى استثناء "منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي" وذلك لأنه يمثل الطيف الناصري القومي القريب من توجه القيادة السياسية السورية^(٢٣)، أما منتدى الحوار الوطني فقد أعلن النائب سيف تحوّل له إلى "مضافة"^(٢٤) قبل أن يُعلن نهائياً إغلاقه^(٢٥) وعندها جرى الإعلان رسمياً عن نهاية "ربيع دمشق"^(٢٦) الأمر الذي انعكس

(٢٠) الحياة: (لندن)، ٢٠٠١/٢/١٧.

(٢١) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٣/١٩، وانظر تعميم القيادة القومية رقم /١٠٧٥/ بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٧ وذلك في المناضل، (المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي)، العدد ٣٠٦، كانون الثاني - شباط ٢٠٠١، ص ٤٥ - ٥٢.

(٢٢) البعث يشن حملةً مضادة على المثقفين، الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٢/١٦، وأيضاً أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية تشارك "البعث" في الرد على "النشاطات المعادية" التي يقوم بها المثقفون الذين يرغبون بعودة سورية إلى فترة الانتداب والانقلابات العسكرية، الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٢/١٨، وأيضاً: حزب "البعث" الحاكم ينتقد أطروحات "السلم الاجتماعي" و"المجتمع المدني" ويعتبر أنها تهدف إلى زرع بذور التفرقة بين أبناء الوطن، السفير، (بيروت)، ٢٠٠١/٢/٢٣.

(٢٣) استثنى الرئيس بشار الأسد في حوارٍ له مع صحيفة "المجد" الأردنية منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي من الإجراءات "الانتظيمية" كما أسستها السلطات السورية التي اتخذت بحق المنتديات الأخرى، المجد، (عمان)، ٢٠٠١/٣/٥، وكان نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام قد التقى حسن عبد العظيم الناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي المعارض في آذار/مارس ٢٠٠١، الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٣/٢١. لكن جرى إغلاقه فيما بعد في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ بحجة إلقاء ورقة باسم المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية ضمن ندوة تبحث في تصورات الأحزاب السورية بما فيها حزب البعث لمستقبل سورية.

(٢٤) انظر: حازم صاغية، مجتمع، "المضافة" المدني، الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٢/٢٠.

(٢٥) راجع بيان إغلاق منتدى الحوار الوطني في ٢٠٠١/٣/١٢، وانظر: الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٣/٢٢.

مباشرة على حراك المثقفين السوريين ونشاطهم، لكنهم على الرغم من ذلك استمروا في نشاطهم عبر هيئاتهم التمثيلية التي اكتسبت شرعية واقعية خلال تلك الفترة السابقة، فالهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني عملت على إصدار وثيقة أخرى عُرفت بوثيقة "التوافقات" في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠١^(٢٧) واستمرت "منتدى جمال الأتاسي" بنشاطه عبر محاضرة عن "ثقافة الخوف"^(٢٨)، أما "منتدى الحوار الوطني" فبالرغم من تحويل النائب رياض سيف إلى القضاء للتحقيق معه بشأن ورقة "حركة السلم الاجتماعي"^(٢٩) فإن اللجنة استمرت في اجتماعاتها وقررت الاستمرار في الترخيص القانوني واستئناف نشاط المنتدى بغض النظر عن موافقة السلطات على ذلك أو رفضها.

تم كبح جماح المنتديات إذاً كمؤشر على عدم جدية التغيير، وإنما كان المطلوب أشبه بتجديد الصورة الداخلية والخارجية بعد اهتلاك كليهما خلال السنوات السابقة، وهو ما خلق جدلاً ونقاشاً حادين في أوساط السلطة والمثقفين، الأولى بدت نقاشاتها خفية وغير معلنة وتتعلق بالوسائل الأنجع لكبح جماح المثقفين والناشطين ووضع أولوية للإصلاح الاقتصادي على السياسي، أما المثقفون والهيئات والمنتديات فقد بدت أكثر حيوية في نقاشاتها وكتابتاتها وتتعلق بموقف السلطة من هذا الحراك بمجمله وأين هي نهاياته؟ وما هي وسائل التعامل للحفاظ على مكتسبات ((الربيع))؟.

(٢٦) أول من أطلق تعبير "ربيع دمشق" كان النائب رياض سيف في حوار له مع وكالة الصحافة الفرنسية في شباط/فبراير ٢٠٠١ بعد الإجراءات القانونية التي اتخذت ضده وحول ذلك انظر: شعبان عبود، عن "ربيع دمشق" القصير، النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/٢/٢٢، وأيضاً راجع الملف الذي أعده ملحق صحيفة النهار وشارك به ١١ مثقفاً سورية عن تقسيمهم لربيع دمشق، ملحق النهار، (بيروت)، هل انتهى "ربيع دمشق"؟، العدد ٥٤٦، الأحد ٢٥/أب/أغسطس/٢٠٠٢، أيضاً: جوديت كاهن، "ربيع دمشق" الخائب، ملحق الليموند ديپلوماتيك (Le Monde Diplomatique)، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

(٢٧) انظر: النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/٤/١٨، وقد حملت الوثيقة عنوان "نحو عقد اجتماعي وطني في سورية: توافقات وطنية عامة"، وكان عدد من المثقفين السوريين الناشطين في الخارج قد أعلنوا عن تشكيل "مجموعة عمل" تهدف إلى مساندة المثقفين السوريين في الداخل والمشاركة على نحو مباشر وملمس وفعال في النقاش الدائر حول إحياء المجتمع المدني، النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/٣/٣٠.

(٢٨) انظر: عبد الرزاق عيد، ثقافة الخوف، محاضرة أقيمت في منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي في أيار/مايو ٢٠٠١، وقد تزامن ذلك مع إعلان جماعة الإخوان المسلمين في سورية المحظورة والموجودة في الخارج "مشروع ميثاق شرف وطني للعمل السياسي" يتسكون فيه بالحوار والعمل الديمقراطي يؤكدون على نبذ العنف، الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٥/٤.

(٢٩) انظر: الزمان، (لندن)، ٢٠٠١/٢/١٩.

لقد كانت خطوات الانفتاح الاقتصادي جزئية ومحدودة ولا تنضوي في إطار مشروع إصلاح اقتصادي شامل و متكامل، إنها أشبه بسياسة الترقيع عبر فتح مصارف خاصة وتعديل بعض القوانين ووضع خطط لمكافحة البطالة، وما زالت النقاشات حول جدواها جارية حتى الآن، ولذلك لجأت السلطة وكخطوة لتبرير الإبطاء والممانعة في الإصلاح الاقتصادي إلى خطوات خجولة في الانفتاح السياسي الضيق والمحدود جداً من مثل السماح لأحزاب الجبهة بفتح مقار لها وإصدار صحفها الخاصة، وهي تعلم تماماً مدى التمثيل الضعيف بل المعدوم أحياناً لهذه الأحزاب في الشارع السوري.

أتى الاغتيال النهائي لربيع دمشق في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ عبر اعتقال أبرز الناشطين والفاعلين في حراكه في رسالة إلى المشاركين فيه بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام في ضبط الأمور وإظهار خيار الثبات الذي وسم النظام السوري منذ نهاية عقد السبعينات، ولذلك بدى السؤال مشروعاً حول إمكانية التغيير الحقيقي من داخل النظام ذاته، وكيف أن ربيع دمشق لم يكن في حقيقته سوى إعادة تأهيل النظام إعلامياً على الأقل في لداخل والخارج ولم يكن نابعاً من رغبة جادة وعميقة في القطع مع سياسة الماضي القائم على القمع واحتكار الحقيقة والوطنية.

فقد بدأت خطوات الاعتقال مع النائب مأمون الحمصي في آب/أغسطس ٢٠٠١ بعد إعلانه إضراباً عن الطعام كي تتحقق أهدافه التي أعلنها في بيانه^(٣٠) ثم جرى اعتقال رياض الترك الأمين العام للحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بعد مشاركة له في برنامج "بلا حدود" على قناة "الجزيرة" القطرية^(٣١) مما زاد المخاوف والشكوك، وجاء استئناف نشاط المنتدى الحوار الوطني في ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بمحاضرة للدكتور برهان غليون الذي قدم من باريس حيث يقيم خصيصاً للمشاركة في استئناف نشاط المنتدى ولِيُعلن فتح صفحة جديدة كما قال في بداية محاضراته التي كانت بعنوان "مستقبل الإصلاح

(٣٠) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٨/١٨ وأيضاً: الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٨/١٠.

(٣١) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٩/٢. أطلق سراحه فيما بعد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بالرغم من الحكم عليه بالسجن لمدة سنتان ونصف.

والتغيير في سورية: نحو عقد وطني جديد^(٣٢)؛ وبعد نقاش استمرّ لمدة خمس ساعات متواصلة وبحضور ما يفوق ٥٠٠ شخص شعر فيها المشاركون بحيوية التواصل وإمكانيته بين السوريين جميعاً ومن كل أطرافهم وألوانهم سيّما وأن المحاضرة تدعو إلى بناء عقد وطني جديد بين النخب السياسية في سورية وبين السلطة من جهة والمجتمع وقوى المعارضة من جهة أخرى، غير أن السلطات السورية ردّت على ذلك باعتقال النائب رياض سيف في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١^(٣٣) الأمر الذي دفع "لجنة منتدى الحوار الوطني" للتنديد بذلك والتأكيد على الاستمرار في نشاط المنتدى عبر بياناتها المستمرة^(٣٤)، وجاء الرد سريعاً مرة أخرى باعتقال خمسة آخرين هم الدكتور عارف دليلة عميد كلية الاقتصاد سابقاً، د. وليد البني ود. كمال اللبواني وحسن سعدون وجميعهم أعضاء في لجنة المنتدى، كما اعتُقل أيضاً حبيب صالح المسؤول عن المنتدى الثقافي في طرطوس^(٣٥)، ومع استمرار صدور البيانات المنذرة والمصممة على الاستمرار في نشاط المنتديات جاء اعتقال ناشطين آخرين هما المحامي حبيب عيسى الناطق باسم منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي وفواز تلو عضو لجنة منتدى الحوار الوطني^(٣٦) وذلك في صباح ١١ أيلول/سبتمبر، ولتأتي تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر لتنتقل اهتمام الإعلام والعالم إلى اتجاه مغاير مختلف تماماً مما أحتّ ردة فعلٍ عكسية على حراك المثقفين والناشطين سيّما وأن الإعلام الذي كان ورقة رابحة في يدهم قد اتجه في اتجاه مغاير تماماً، ولذلك يمكن القول أن المثقفين عاشوا بعد أحداث الحادي عشر من

(٣٢) برهان غليون، مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية: نحو عقد وطني جديد، محاضرة أقيمت في منتدى الحوار الوطني بتاريخ ٢٠٠١/٩/٥، وانظر: الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٩/٧.

(٣٣) السفير، (بيروت)، ٢٠٠١/٩/٧، والثورة، (دمشق)، ٢٠٠١/٩/٧ وانظر تقريراً وافياً عن ظروف اعتقال النائبين الحمصي وسيف في: تيارات، العدد، ٢٠٠٢، ١، ص ١١٧ - ١٢٣.

(٣٤) الرأي العام، (الكويت)، ٢٠٠١/٩/٧.

(٣٥) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٩/١٠ أطلق سراح كل من حسن سعدون وحبيب صالح وكمال اللبواني بعد انتهاء أحكام السجن الصادرة بحقهم والتي تراوحت بين السنتين وثلاث سنوات، في حين لا يزال قابعاً في السجن كل من النائبين رياض سيف ومحمد مأمون الحمصي والدكتور وليد البني والمهندس فواز تلو الذين حكم عليهم بالسجن لمدة خمس سنوات، والدكتور عارف دليلة الذي حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات.

(٣٦) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٩/١٢، وانظر تقريراً عن ظروف اعتقال نشطاء المنتديات في: تيارات، العدد ٢٠٠٢، ١، ص ١٢٤ - ١٢٦.

أيلول/سبتمبر فترة سباتٍ حقيقي إلى حين النظر في طبيعة آليات العمل السياسي التي ستعقب هذا الحدث ذي الأثر الدولي الضخم. لقد كرّست هذه الاعتقالات حقيقةً النهائية الرسمية لربيع دمشق الذي راهن عليه العديد من المثقفين والناشطين السوريين على أن يُثمر مناخاً جديداً من الحقوق والحريات في سورية بعد أن كان مفقوداً منذ عقود، إلا أن هذا الرهان قد سقط للأسف بالنظر إلى آلية عمل النظام السياسي في سورية التي لا تحتمل الانفتاح أو التغيير وتصرُّ على الإمساك بجميع مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والإعلامية.

لكن هذا الحراك المجتمعي على محدوديته أفرز تبلوراً عاماً لاتجاهات العمل السياسي في سورية، فالنشطاء والمثقفون على اختلاف توجهاتهم بدوا مثقفين على علنية العمل العام ورفض أي شكل من أشكال العمل السري، وبنفس الوقت ربط العلية بالسلمية هو ما كان مدخلاً مناسباً لتأخذ فكرة الديمقراطية موقعاً مركزياً في تفكير هذه النخب وبدى ذلك واضحاً في عددٍ من المواقف والوثائق التي أفرزتها تلك المرحلة.

ويمكن رصد هذا التحول في وثيقتين بالغتي الأهمية: الأولى هي للإخوان المسلمين السوريين، والثانية لحزب الشعب الديمقراطي، الذي كان يعرف بالحزب الشيوعي – المكتب السياسي، وأعلن اسمه الجديد بعد مؤتمره السادس.

فقد أعلن الإخوان المسلمون السوريون في أيار/مايو ٢٠٠١ ما أسموه ((مشروع ميثاق شرف وطني للعمل السياسي))^(٥٢) أعلنوا فيه تمسكهم بالحوار و((آليات العمل السياسي الديمقراطي ووسائله)) و((نبذ العنف)) والعمل على ((حماية حقوق الإنسان والمواطن الفرد)).

وبدى أن هناك تحولاً كبيراً، فالميثاق يتحدث عن ما يسميه "الدولة الحديثة" التي "هي دولة تعاقدية، ينبثق العقد فيها عن إرادة واعية حرة بين الحاكم والمحكوم، والصيغة التعاقدية للدولة هي إحدى عطاءات الشريعة الإسلامية للحضارة الإنسانية

(٥٢) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٥/٤.

" كما أن "الدولة الحديثة دولة مؤسسية، تقوم على (المؤسسة) من قاعدة الهرم إلى قمته. كما تقوم على الفصل بين السلطات، وتأكيد استقلاليتها، فلا مجال في الدولة الحديثة لهيمنة فرد أو سلطة أو حزب، على مرافق الدولة أو ابتلاعها. وفي الدولة الحديثة تملو سيادة القانون، ويتقدم أمن المجتمع على أمن السلطة، ولا تحل فيها حالة الطوارئ مكان الأصل الطبيعي من سيادة القانون".

ويضيف الميثاق أن "الدولة الحديثة، هي دولة (تداولية)، وتكون صناديق الاقتراع الحر والنزيه أساساً لتداول السلطة بين أبناء الوطن أجمعين. كما أنها دولة تعددية، تتباين فيها الرؤى، وتتعدد الاجتهادات، وتختلف المواقف، وتقوم فيها قوى المعارضة السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، بدور المراقب والمسدد، حتى لا تتجرف الدولة إلى دائرة الاستبداد أو مستنقع الفساد".

والتزمت جماعة الإخوان المسلمين في ميثاقها " بآليات العمل السياسي الديمقراطي ووسائله، مؤكدة الحق المتكافئ للجميع، في الاستفادة من إمكانات الدولة في توضيح مواقفهم والانتصار لرؤاهم وطرح برامجهم" و " بنبذ ((العنف)) من وسائلها وترى في الحلول الأمنية لمشكلات (الدولة والمجتمع) وفي عنف السلطة التنفيذية مدخلاً من مداخل الفساد".

نلاحظ هنا تحولاً واضحاً في آليات التفكير السياسي بالنسبة للحركة الإسلامية السورية الأبرز التي كان لها دورٌ في أحداث العنف في الثمانينات من القرن الماضي في تاريخ سورية، خاصة فيما يتعلق بقبولها بمبدأ الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، وهو ما يتشابه مع البرنامج السياسي الذي أعلنه حزب الشعب الديمقراطي (الحزب الشيوعي-المكتب السياسي سابقاً) لجهة الاحتكام إلى الديمقراطية كخيار نهائي، إذ ينص في برنامجه الذي أعلنه في مؤتمره السادس أنه " يناضل حزب من أجل نظام وطني ديمقراطي، مؤسس على مبادئ الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية ". ويضيف " لقد دلت تجارب السنوات الأربعين الماضية على فشل تجربة الدولة الأمنية التسلطية، القائمة على حكم الفرد وفكرة الحزب الواحد "القائد"، التي أرجعت المجتمع السوري إلى الوراء في جميع ميادين

الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومزقت نسيجه الوطني، وأغرقتة في أزمت داخلية وعربية ودولية. إن تجاوز هذه الحالة يتطلب العودة إلى الديمقراطية" (٥٣).

ورغم أنه يستعيد الجدل "اليساري" القديم حول الديمقراطية، لكنه يقر أنه "ليس هنالك ديمقراطيات مختلفة في الجوهر ومفصلة على قياس كل شعب، بل هي ديمقراطية واحدة. إنها النظام الحديث العالمي القيم والأسس، والذي يقوم على مبادئ الحرية وسيادة الشعب ودولة المؤسسات وتداول السلطة من خلال انتخابات حرة ودورية. يختار فيها الشعب حكومته، ويحاسبها ويراقبها ويبقى جاهزاً لإعادة النظر فيها. نظام قائم على مبدأ حكم القانون وسيادته، وخضوع الجميع له دون تمييز أو استثناء، يضمن الحريات الأساسية والتعددية". وذلك يشترط بحسب البرنامج "إعادة بناء الدولة الدستورية، التي تتأسس على دستور ديمقراطي، يكون أساساً لنظام برلماني، يضمن الحقوق المتساوية للمواطنين ويحدد واجباتهم، وتنعقد فيه أسس الاستبداد والاحتكار، ويغلق طريق العودة إليهما بقره جمعية تأسيسية منتخبة بحرية ويعرض على الاستفتاء العام. يكفل هذا الدستور استقلال السلطات بعضها عن البعض الآخر وخضوع السلطة التنفيذية لسلطة تشريعية منتخبة بحرية. كما يضمن استقلال القضاء وسيادة القانون وتساوي المواطنين أمامه".

نحن إذن أمام حالة فريدة في التاريخ السوري، فالفكرة الديمقراطية لم تنتصر في التاريخ السوري كما انتصرت اليوم على الأقل في "الوعي المعارض"، ذلك أن تبنيها في "الوعي السلطوي" تحول دون حسابات تتعلق بالمنافع والمغانم الشخصية أكثر منها إلى اعتبارات أيديولوجية أو مواقف سياسية وطنية.

(٥٣) انظر: البرنامج السياسي لحزب الشعب الديمقراطي السوري الذي أعلن في المؤتمر السادس في أيار/مايو ٢٠٠٥، وللمزيد راجع

في الواقع إن اختزان الفكرة الديمقراطية في الوعي السياسي السوري سبقتها مخاضات عسيرة حول مفهوم الديمقراطية وآليات تطبيقها وتاريخها ومدى ملائمتها للبيئة والثقافة العربية وغير ذلك، لكنها تجلت بشكل صريح وواضح في عدد من الحركات والتجمعات الثقافية والمدنية التي ظهرت أخيراً، كالمنديات خاصةً منتدى الحوار الوطني ومنتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي الذين أغلقا بشكل تام، الأول في أيلول /سبتمبر ٢٠٠١ والثاني في حزيران /يونيو ٢٠٠٥، ولجان إحياء المجتمع المدني التي ينتشر مثقفوها وناشطوها في معظم المحافظات السورية والتي حافظت على حيوية ودينامية فكرية وسياسية نادرة، وغيرها من جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان التي أصبح لها دور ونشاط كبيرين في الواقع السوري.

ويبقى الانترنت كفضاء مفتوح الساحة الوحيدة التي تجمع كل هذه الحوارات الديمقراطية بحكم انعدام منابر أو ساحات للنقاش في الإعلام السوري، فالانترنت في سورية يكاد يكون أشبه بالوعاء الديمقراطي الذي يضم جميع هذه الأطر والأفكار، وانتشار المواقع الالكترونية^(٥٤) التي تفتح صفحاتها الافتراضية لكل الأفكار دليل على مدى انتشار الوعي الديمقراطي حتى لدى الناشئة والشباب السوري الذي هو بحكم التكوين الأكثر استخداماً لهذه الوسيلة والأكثر استفادة منها .

لذلك يمكن القول أن انتصار الوعي الديمقراطي خلال فترة "ربيع دمشق" وما بعدها يختلف اختلافاً بيناً عن الوعي السياسي كما تجلى خلال التاريخ السوري المعاصر.

ووجه المقارنة يختلف من زاويتين: الأولى هي أن التاريخ السوري ما بعد الاستقلال يكاد يكون مستمراً كتعبيرٍ عن حراكٍ ونشاطٍ سياسيٍ للنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذاتها التي عاصرت الاستقلال وساهمت في صنعه بشكلٍ من الأشكال، وبالتالي لم يكن هناك انقطاع ما أو فجوة في الأجيال. إن التاريخ هنا

(٥٤) انظر مواقع مثل أخبار الشرق، ونشرة كلنا شركاء، وموقع الرأي، وموقع المواطن وغيرها كثير.

بمعنى من المعاني هو تاريخ مستمر موحد مع اختلافٍ في التفاصيل وعدادها وحجمها.

أما "ربيع دمشق" فلقد كان أشبه بالطفرة في تاريخ السكون المتصل، صحيحٌ أن التاريخ السوري الحديث شهد حركات معارضة اختلفت في الخطاب والممارسة، لكنها ما استطاعت - كما قلنا - أن تتصلح مع المجتمع كجزءٍ منه، بل بقي خطابها يمتح من معين السلطة ذاتها ولا تختلف عنها إلا في سعيها لاستبدال أهل الحكم بأهلها، أما ممارساتها وآليات عملها فقد كانت أشبه بعمل الأحزاب العقائدية ذاتها، التي خرجت من أحضانها، هذا بالتأكيد، لا ينفي التضحيات "النبيلة" التي قدمتها هذه المعارضة خلال صراعها ولا يخفي حجم القمع الذي مورس عليها، ولا يغيب سوء المقارنة أحياناً بين السلطة والمعارضة لجهة تشابه الخطاب، ذلك أن فساد السلطة واستشرائه في رجالاتها لا يقارن مع التعفف الأخلاقي الذي ميّز رجالات المعارضة على اختلافهم.

مهما يكن، فإن ربيع دمشق ومن هذه الزاوية تحديداً بلانقطاعاً عن تاريخٍ كامل، في الخطاب والممارسة والشعارات والأهداف، بدا فضاءً وتعبيراً عن الحرية ببراءتها الأولى، والديمقراطية كخيار لا رجعة عنه، وبدا غائباً عن السلطة أو على الأقل لا يطمح إليها، ليس تعففاً فيها، ولكن إدراكاً أنه قبل الوصول إلى السلطة علينا أن نعمل جاهدين على أن يسترد المجتمع وعيه وعافيته.

أما الزاوية الأخرى التي اختلفت فيها حقبة ربيع دمشق عن غيرها، هو انطلاقها من مبادرات فردية وشبه جماعية من مختلف القطاعات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية أي أنها ابتدأت من "تحت" وليس من "فوق"، وناشطوا هذا الربيع في مجملهم، يمكن ردهم إلى الثقافي أكثر من وصمهم بالسياسي، على اعتبار أن الأحزاب السياسية شاركت بوقتٍ متأخر في هذا الحراك، وبدا الناشطون والمثقفون أكثر حساسية للتغيير وطلباً له وحضاً عليه.

هذا الاختلاف هو ما دفع ((ربيع دمشق)) إلى أن يكون رهين المجتمع أكثر من كونه تعبيراً عن تلوينات حزبية وعقائدية مختلفة ومتباينة، وهو ما أمّن له باستمرار

دخول قطاعات جديدة مغامرة، رغم ثقل الوطأة الأمنية بعد اغتيال الربيع، وهو ما منع حزباً أو جماعة ما من رهن الربيع بذاتها، إذ بقي الربيع ملك المجموع بحراكه الأعم الأوسع.

لكن، كيف يمكننا قراءة مستقبل هذه التحركات الديمقراطية؟ وما هو حجم التراكم السياسي الذي يمكن أن تضيفه؟ وما هو حجم الزخم الإصلاحي الذي يمكن أن تخلقه؟.

لا بد من القول أن طبيعة التحركات الجارية في سورية تختلف عن مثيلاتها في الأقطار العربية الأخرى بسبب اختلاف الأنظمة السياسية في كلٍ منها، وتعامل كل نظام مع المعارضة بصيغة مختلفة، وهذا يرجع إلى هامش حرية الرأي والتعبير المتاح في كل دولة.

لذلك من الضروري الإشارة إلى أن هيمنة النظام السياسي على كل المجالات الحيوية للمجتمع من نقابات وأحزاب وإعلام، ومنع تشكيل جمعيات، وعدم إفساح لفتوات تعبير ووسائل إعلام خاصة غير تلك التي تملكها الحكومة يجعل من قضية "النضال الديمقراطي" مسألة في غاية الصعوبة والمخاطرة بنفس الوقت.

فرغم محاولة المثقفين والناشطين وبعض الأحزاب السياسية المعارضة وغير المرخص لها بالتظاهر أمام القصر العدلي أو أمام محكمة أمن الدولة إلا أن مثل هذه الظواهر كانت تقمع بشدة وعنف، وفي بعض الأحيان كانت تتلوها سلسلة اعتقالات لبعض المشاركين.

وهو ما يجعل قضية السؤال عن مستقبل هذه التحركات وحدود تأثيرها مشروعاً ومفتوحاً على عدة احتمالات. نلاحظ أولاً أن هناك تصميماً لدى الناشطين في الاستمرار بالتعبير الحر بالوسائل المتاحة والممكنة مهما كانت التكلفة، لكننا في المقابل نجد أيضاً إصراراً من السلطات الرسمية على زيادة الفتك أو القمع بمثل هذه الظواهر منعاً من انتشارها وتشعبها، وخوفاً من خروجها عن نطاق السيطرة.

ولما كانت التحولات الجارية في سورية لا يمكن فصلها عن طبيعة التحولات الإقليمية والدولية الجارية خاصة تصاعد الضغوط الأمريكية تجاهها، وازدياد

الحديث عن "تغيير النظام" فإن ذلك يعطي حساسية خاصة للمسألة الديمقراطية في سورية بحيث يصر الناشطون على اعتبارها قضية داخلية ووطنية محضة، بينما يحاول النظام باستمرار ربطها بسياق الضغوط التي تمارس ضده، وهو ما أشعل النقاش بحدة في الأوساط السورية حول ثنائية "الداخل والخارج".

ونظراً لمحدودية هذه التحركات وعدم قدرتها على تشكيل قوة ضغط حقيقية على النظام، إذ هي محصورة في مظاهرات عديدها بالعشرات، وبعراض الكترونية وبيانات، وأحياناً أخرى مقالات نقدية حادة من قبل بعض المعارضين تنشر في الصحف العربية، بمعنى آخر فعدم قدرة تحول التحرك الديمقراطي السوري إلى قطب مؤثر وفاعل وضاعط على النظام السوري يجعل من الرهان على مثل هذه التحركات للقيام بالتغيير في سورية عملية صعبة إن لم نقل مستحيلة، إلا في حالة جرى تخفيف القبضة الأمنية الثقيلة الوطأة عندها ربما تقتنع قطاعات جديدة من المجتمع السوري غير منخرطة الآن في عملية التغيير خوفاً من تضرر مصالحها سيما فئة الشباب وطبقة رجال الأعمال فعندها ستتسع حركة التغيير وتصبح أكثر قدرة على التأثير والفعل الداخلي.

ودون ذلك سيبقى النظام ممسكاً بزمام الأمور بشكل كامل، بانتظار فعل التأثيرات الإقليمية والدولية عليه التي ستدفعه إلى تغيير في السلوك والسياسات وربما تفرض تغييراً في بنية النظام ذاته.